تلبية المطالب بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية

تقديم مشترك حول وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمناسبة الاستعراض الخاص بمصر من قبل مجلس حقوق الإنسان خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل

مقدم من قبل

مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

معلومات الاتصال:

مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

86 Chambers St, Suite 704

New York, NY10007USA

Tel: +1 7182379145

Email: info@cesr.org

I. مقدمة

1. بعد مرور ثمانية أعوام على اندلاع الانتفاضة الشعبية في مصر في عام 2011، لم تتحقق مطالب العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي احتلت قلب الانتفاضة. وفي معرض تقييم حالة حقوق الإنسان في مصر في عام 2013، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن مخاوف[1] من أن مصر لم تستثمر بالقدر الكافي في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن انخفاض مخصصات الميزانية مقترناً بتفاوتات واسعة النطاق في ما يتعلق بتوفير الخدمات العامة الأساسية أسفر عن تراجع التمتع الفعلي بهذه الحقوق، ما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة. كذلك أسفر الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في عام 2014 عن العديد من التوصيات الموجهة إلى مصر لتكثيف جهودها من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقبلت مصر التوصيات وعارضتها في تقريرها الخاص بمنتصف المدة[2].

2. ومنذ ذلك الوقت، تم وضع دساتير ومراسيم حكومية جديدة، وخاصة دستور عام 2014، الذي يوفر ضمانات أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، موضع التنفيذ، ظاهرياً لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ولأسباب منها إثبات التزامها بهذه القيم، ناصرت الحكومة منذ ذلك الوقت أيضاً أهداف التنمية المستدامة. ولكن على الرغم من هذه الإشارات فإن البلاد لا تزال تعاني من مستويات مذهلة من التفاوت الاجتماعي الاقتصادي، وركود في سوق العمل، وتزايد في الفقر.

3. وفي محاولة للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها، سعت الحكومة المصرية إلى الحصول على قرض بقيمة 12,4 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وهو نال الموافقة في عام 2016 [3] شرط أن تنفذ الحكومة برنامجاً لتصحيح أوضاع المالية العامة. وأدى هذا البرنامج، الذي يتطلب تخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي وإعادة هيكلة أجزاء من الاقتصاد، إلى تفاقم حالة هي صعبة بالفعل وكان له أثر ضار على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما بالنسبة لأفقر الفئات وأكثرها تهميشاً[4]. وكما يتضح من البيانات الشاملة التي يستند إليها هذا التقديم، رسخ التقشف في المالية العامة الأنماط القائمة للفقر[5]، والتفاوت[6]، والاستبعاد[7] في مختلف أنحاء البلاد، وأدى إلى تفاقم هذه الأنماط.

4. وتحدث هذه التطورات إلى جانب حملة على الحريات المدنية والسياسية وُصِفت بأنها واحدة من أسوأ التطورات في التاريخ المصري الحديث[8]. وأقر البرلمان المصري مؤخراً مشروع قانون خاص بالمنظمات غير الحكومية اعتبره خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بمثابة تهديد بـ"تدمير المجتمع المدني"[9]، كما اعتبرت المبادرات الدولية التي تراقب صحة مجال المجتمع المدني أن المجال المدني في مصر "مغلق"[10]. وبلغت هذه الجهود نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ككل، وذلك، على سبيل المثال، من خلال مهاجمة حياد واستقلال المفوضين بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة[11]. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الديمقراطية العامة تزداد سوءاً إذ يركز الفرع التنفيذي للسلطة سلطته[12].

5. وكما ذكر أعلاه، فإن أحد الأهداف الواضحة لهذه الحملة الصارمة يتلخص في الحد من قدرة المجتمع المدني والمجتمعات الصغيرة المتضررة على التعبير عن مخاوف في ما يتصل بخيارات الحكومة في مجال السياسات التنموية والاجتماعية الاقتصادية وتقديمها لمصر كرائدة في مجال التنمية على الساحة العالمية[13]. وتُعَد هذه الممارسة مقلقة بصفة خاصة لأنها تتعارض مع الالتزام الذي قطعته كل الحكومات على نفسها بمواصلة التنمية المستدامة مع الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان[14].

6. وفي هذه البيئة المقلقة، يأمل هذا التقرير أن يقدم تقييماً شاملاً ومستنداً إلى الأدلة عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وتستند البيانات والتحليلات التي يتضمنها إلى مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر، وهي مجموعة فريدة من المؤشرات المتعددة الأبعاد والكمية والنوعية التي تقيس التقدم في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر في ستة مواضيع: السياسة الاقتصادية، والعمل، والتحضر، والغذاء والمياه والأراضي الزراعية، والتعليم، والصحة. وتتضمن أيضاً تحليلاً جندرياً في كل المواضيع[15]. وهو يقيم الأداء في هذه المؤشرات باستخدام مقياس ملون مكون من أربعة أجزاء يتراوح بين "التقدم الجيد" و"عدم إحراز أي تقدم".

7. وفي حين أن المؤشرات الاقتصادية التقليدية الضيقة التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات المالية الدولية[16] تفشل في رصد واقع المصريين العاديين وترسم صورة جزئية للغاية عن "نجاح" التنمية، تحاول مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر معالجة هذه الإخفاقات باستخدام مؤشرات تعكس بشكل أفضل التمتع الفعلي للأشخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم الجهود السياسية المبذولة لتعزيز هذه الحقوق. والواقع أن مؤشرات ومقاييس هذا التقرير تستنير بتوصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك نظام الاستعراض الدوري الشامل ولجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التزامات رؤية 2030 لمصر وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

8. وبوجه عام، ترسم مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر المتاحة صورة عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، كما يختبرها المواطن العادي. وتبين غالبية المؤشرات أن التقدم المحرز ضعيف أو غير موجود، وحتى في الحالات التي توجد فيها مجالات تقدم ملحوظة (مثل خفض معدلات وفيات الأمهات)، يبين التحليل الأوثق التفاوتات الصارخة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على صعيد أخماس الثروة والجندر والجغرافيا.

9. وتقود مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر مجموعة من الباحثين الأكاديميين والخبراء الميدانيين المستقلين ومنظمات المجتمع

المدني من بينها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية اللذين يعنيان بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وبتجميع دقيق على أساس بيانات جديرة بالثقة من مصادر ذات مصداقية، يتقاسم المساهمون في مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر إيماناً مشتركاً بأهمية البحث والتحليل المتعددي التخصصات، ويلتزمون باستخدام مقاييس مبتكرة مستندة إلى البيانات لمعالجة الثغرات المعرفية والكشف عن رؤى جديدة حول تحقيق تقدم في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

10. واستناداً إلى نتائج المؤشرات التي نشرت مؤخراً تحت عنوان "المبادرة المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، فإن هذا التقديم من قبل مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية سوف يناقش أولاً سياق السياسة الاقتصادية والمالية الحالية في مصر في ما يتصل بالتزامات مصر في مجال حقوق الإنسان. ثم ينتقل إلى دراسة أكثر تفصيلاً للوضع في ما يتصل بحقوق معينة في مجال حقوق الإنسان؛ والحقوق في الضمان الاجتماعي والعمل الاجتماعي؛ والحقوق في السكن اللائق؛ والصحة؛ والتعليم؛ والغذاء؛ والمياه والصرف الصحي، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على التقاطعات مع التزامات مصر بأهداف التنمية المستدامة.

II. سياق السياسة الاقتصادية وآثارها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

11. إن مصر تفتقر إلى سياسات اقتصادية عادلة ومنصفة لا غنى عنها لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الحكومات ملزمة بموجب المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتخاذ الخطوات اللازمة لاستخدام "أقصى الموارد المتاحة"[17] من أجل الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يتطلب من الدول أن تضمن أن السياسات الاقتصادية تعمل على تعزيز الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال زيادة كافية وعادلة في الإيرادات، وتخصيص مناسب وكاف للعائدات، والإنفاق بكفاءة وشفافية. كما أن مصر لديها التزامات وطنية لتحقيق هذه الغاية. فالمادة 27 من الدستور المصري تنص على أهداف النظام الاقتصادي في البلاد والتي تشمل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما تحدد المادة 38 العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفاً من أهداف النظام الضريبي في البلاد. كذلك تعهدت الحكومة المصرية بالتزامات عديدة لتخفيف الفقر والبطالة والحد من التفاوت في الدخول في إطار رؤية 2030، وهي الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

12. بيد أن السياسات الاقتصادية الحالية في مصر وضعت بشكل خاطئ نُهُج جمع العائدات وأولويات الإنفاق، ما يلحق الضرر بالفئات الأفقر، فضلاً عن الإشراف الضعيف على المؤسسات العامة التي تفتقر إلى الكفاءة بالفعل، الأمر الذي أدى إلى الحد من توفر الموارد وتأثيرها على إعمال الحقوق18. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت مجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية العامة القائمة على التقشف في ما يتصل بقرض صندوق النقد الذي نوقش أعلاه. وبهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، سعت هذه الإصلاحات إلى خفض الإنفاق العام من خلال التحكم في فاتورة الأجور العامة وخفض الخدمات الاجتماعية المتمتعة بإعانات. كما حاولت هذه البلدان زيادة عائدات الدولة من خلال اعتماد ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر الصرف وإصلاح إطار الاستثمار بحيث يصبح أكثر ملاءمة للأعمال التجارية. وأدت هذه الإصلاحات إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي أدى إلى إثقال كاهل الفقراء بالأعباء. ومن بين المؤشرات العشرة التي تم تقييمها من قِبَل مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر في إطار السياسة الاقتصادية، لم يسجل أي منها "تقدماً جيداً"، وجاءت نتيجة سبعة مؤشرات "ضعيفة" أو "لا تقدم"[19].

13. بشكل خاص، تعمل السياسات الضريبية في مصر على إعاقة قدرة الحكومة على تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة اللازمة لتمويل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية للسنة المالية 2016 / 2017 13% من الناتج المحلي الإجمالي[20] وهو منخفض مقارنة بالبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الأدنى[21]. ويصدق هذا بصفة خاصة في ما يتعلق بالمعدل الضريبي للشركات[22]، الذي يشكل فقط 10% من مجموع الإيرادات الضريبية. ذلك أن الإعفاءات الضريبية وعدم كفاءة سلطات تحصيل الضرائب من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المعدلات الضريبية المفروضة على الشركات بنسبة تقرب من 15%[23]. وهذا له تأثير كبير على حجم الإيرادات المتحققة والمتاحة للإنفاق العام على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن ذلك فإن كيفية جمع العائدات تثقل كاهل الأسر الأكثر فقراً أكثر من الأسر الأكثر ثراءً، الأمر الذي يؤدي جزئياً إلى اتساع فجوة التفاوت الاقتصادي. على سبيل المثال، نتيجة للإصلاحات المدعومة من صندوق النقد، فإن ما يقرب من نصف العائدات الضريبية الآن يأتي من ضريبة القيمة المضافة[24]، وهذا شكل غير مباشر من أشكال الضريبة التي تخلف تأثيراً سلبياً غير متناسب على الأسر الأكثر فقراً[25]. وعلى النقيض من ذلك، في السنة المالية 2016 / 2017، كانت الضرائب المباشرة (بما في ذلك الضرائب على الدخل والأرباح والممتلكات) تشكل 44% فقط من إجمالي الضرائب، إذ مثلت ضريبة الدخل أقل من ربع الضرائب المباشرة[26]. وفي عام 2013، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلق إزاء الاستخدام المتزايد للضرائب غير المباشرة التنازلية[27]، ولم يحدث أي تحسن في جعل الهيكل الضريبي أكثر إنصافاً وتصاعدية منذ ذلك الحين.

III. حالة حقوق اقتصادية واجتماعية والثقافية معينة

الحقوق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي ملائم

14. مع استمرار تزايد نسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر، فإن برامج الضمان الاجتماعي لا تفي باحتياجات هؤلاء السكان. وكما اعترف نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مراراً وتكراراً، فإن الفقر يحول دون إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتعين على الدول أن تتخذ خطوات للحد من الفقر وتأثيراته على هذه الحقوق[28]. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن أكثر من 26 مليون شخص أي أكثر من شخص من بين كل أربعة في مصر يعيشون في فقر[29]. وارتفع هذا الرقم من 26.3% من السكان في عام 2013 إلى 27.8% في عام 2017[30]. ويتركز الفقر في مصر في صعيد مصر، حيث 57% من سكان الريف و27.4% من سكان الحضر فقراء. وهذا مقارنة بمعدلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية التي بلغت 19.7% و9.7% على التوالي في مصر السفلى. وسُجِّلت أعلى معدلات الفقر في البلاد كلها في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغت النسبة 66%[31].

15. تفاقمت الحالة بسبب الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد، والتي فككت برامج تخفيف حدة الفقر الرئيسية، مثل نظام الإعانات الشاملة، واعتمدت برامج أقل فعالية للتحويل المستهدف للأموال. وتشير نتائج مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر إلى أن كل برامج تحويل الأموال مجتمعة يُقدَّر أنها لا تغطي أكثر من 49% من إجمالي السكان المحتسبين فقراء[32]. وفيما من المتوقع من الحكومة أن تزيد الإنفاق على هذه البرامج، يبقى هناك قلقان حول فعاليتها. أولاً، هي تميل إلى استبعاد العديد من المستفيدين الشرعيين: والواقع أن تكافل وكرامة، وهما برنامجان للإعانات المستهدفة يساندهما صندوق النقد وشارك في تصميمهما البنك الدولي، يعانيان من خطأ استبعادي يستثني ما يقرب من 60% من المستفيدين المستحقين من المساعدات[33]. وثانياً، بالنظر إلى انخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخم، وانخفاض الأجور، فإن 34 من هذه البرامج لا تحمي الأسر المتوسطة والمنخفضة الدخل من مزيد من الغرق في الفقر[35].

<u>الحقوق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومرضية</u>

16. تعكس معدلات البطالة المرتفعة نضال الناس من أجل التمتع بحقهم في العمل، وهو ما يؤثر على النساء والشباب بشكل خاص. ففي عام 2016، بلغ معدل البطالة الإجمالي 12,5%[36]، مع ارتفاع معدل البطالة بين النساء إلى 23,6%[37] و25,6% بين الشباب[38]. وكما تبين مؤشرات العمل في مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر، فإن هذا المعدل مرتفع للغاية مقارنة بأفضل البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى أداء[39]. وعلى الرغم من أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يطالب الدول بصياغة وتنفيذ سياسات وطنية مفصلة لإعمال هذا الحق، بما في ذلك التغلب على البطالة وزيادة تخصيص الموارد لضمان تلبية هذا الطلب للفئات المهمشة، ولاسيما النساء، فإن مصر لم تتخذ هذه الخطوات[40]. وفي حين تعترف استراتيجية التنمية المستدامة في مصر المعروفة باسم رؤية 2030 بأن البطالة المرتفعة سائدة بشكل خاص بين الشباب، فإن الاستراتيجية لا تحتوي على مستهدف واضح ومحدد زمنياً، ولا خطة شاملة للحد من البطالة بين الشباب. ولا توجد خطة استراتيجية أخرى للكيفية التي ينبغي للقطاع الخاص أن يساهم بها في خلق فرص العمل التي توفر وظائف لائقة وتحمي الحقوق النقابية[41].

17. تهدف الإصلاحات التشريعية التي يدعمها صندوق النقد والتي تم تنفيذها من خلال القانون 18 (2015) إلى خفض عدد موظفي القطاع العام، الأمر الذي يعرض الملايين من الناس لخطر الفصل الوظيفي بأعداد كبيرة، ويضر النساء بشكل غير متناسب، ما يزيد من تقويض إعمال الحق المتساوي في العمل[42]. وبما أن القطاع العام مصدر رئيسي لتشغيل المرأة في مصر، وأن الفجوة في الأجور بين الجنسين أقل وضوحاً مما هي عليه في القطاع الخاص[43]، فإن الاستغناء عن العمل وخفض الأجور لن يرغما المرأة على الخروج من العمل فحسب، ولكن هذا من المرجح أن يدفعها إلى بيئات عمل أكثر تمييزية، حيث يقل عدد النساء بنحو 35% إلى 40% عن نظرائهن من الذكور[44].

18. لا تزال مشاركة المرأة في قوة العمل منخفضة للغاية ولا تزال العقبات التي تحول دون زيادة المشاركة بلا علاج. وكان معدل مشاركة النساء في قوة العمل 23% في عام 2016 (مقارنة بنحو 70% بين الرجال في العام نفسه). ونتيجة لهذا فإن النساء كن أقل من ربع القوة العاملة في مصر المقدرة بنحو 30 مليون نسمة في عام 2016[45]. وعلى الرغم من أن زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة هي هدف من أهداف رؤية 2030، إلا أن مستهدفاتها متواضعة للغاية مقارنة بالبلدان الأخرى[46].

19. في الوقت نفسه، تستمر الأجور الحقيقية في مصر في الانحدار في أعقاب برنامج الإصلاح الخاص بصندوق النقد. وفي حين تحققت زيادة اسمية في الأجور من 942 جنيهاً مصرياً في الأسبوع في عام 2016 إلى 1050 جنيهاً مصرياً في عام 2017، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك على مدى العامين نفسيهما من 185.2 إلى 240.3، ما أدى إلى انخفاض حقيقي في الأجور بنسبة 14%[47]، وهذا يعني أن الأموال التي يتعين على الأسر أن تنفقها بالفعل على تلبية احتياجاتها الأساسية كانت أقل كثيراً. وتميل النساء إلى المعاناة بشكل أكثر درامية في حالات مثل انخفاض أجور العاملات في المتوسط بنسبة 8% عن أجور نظرائهن الرجال في عام 2017[48].

20. فرضت قيود شديدة على الحقوق في التنظيم والإضراب، وفي بعض الأحيان جرى تجريمه. تحتل مصر المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث الحماية القانونية لحقوق العاملين[49]. وتشير النتائج التي توصلت إليها مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر في ما يتصل بحماية الحق في التنظيم في القانون إلى أن القدرة على تشكيل النقابات العمالية أعاقتها بشكل منتظم تنظيمات مثل القانون رقم 213 (2017) الذي يتطلب من النقابات العمالية المستقلة أن تمر عبر عملية تسجيل مرهقة لكي تحصل على الوضع القانوني للعمل[50]. وبين أيلول / سبتمبر 2017 و2018، حدثت حالات عديدة من الأعمال الانتقامية ضد

العاملين والنقابيين، بما في ذلك العنف والاعتقال والاستجواب نتيجة لممارسة الحقوق النقابية[51].

21. لا تزال عمالة الأطفال تشكل تهديداً مستمراً لحقوق الطفل في مصر. تشير أحدث البيانات الرسمية الصادرة في عام 2010 إلى أن 1,6 مليون طفل كانوا يعملون في مجال عمالة الأطفال[52]. ومن المحتمل أن تكون هذه الأرقام أقل من الرقم الفعلي لأن الأطفال الذين يعملون في وظائف غير رسمية، مثل عمالة الأطفال في المناجم وفي العمل المنزلي، لا يُحتسَبون في تلك الأرقام[53]. ولا تحظر القوانين المحلية عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، الذي يشكل 63% من عمالة الأطفال. وعلى الرغم من التوصيات الموجهة إلى مصر خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام 2014 لتعديل هذه القوانين "للتوفيق [بينها] وبين اتفاقية منظمة العمل الدولية 182"، تظل القوانين بلا تغيير[54]. وتولي خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال اهتماماً وثيقاً لتدابير التنفيذ الفعالة للقانون واللوائح الرامية إلى مكافحة عمالة الأطفال.

الحق في السكن الملائم

22. لا يزال عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن هو التحدي الرئيسي الذي يواجه إعمال الحق في السكن الملائم. يتطلب الحق في السكن اللائق من الدول أن تضمن عدم ارتفاع تكاليف السكن إلى الحد الذي قد يهدد تمتع الركاب بحقوق الإنسان الأخرى[55]. غير أن الأسر في مصر أنفقت في المتوسط 39% من دخلها الشهري على الإيجار في عام 2017، ما هدد القدرة على تمويل احتياجات أساسية أخرى مثل الصحة أو التعليم[56]. وفضلاً عن ذلك فإن تكاليف امتلاك بيت ما غير مقدور عليه بالنسبة للعديد من الناس، إذ تجاوزت نسبة سعر المسكن إلى الدخل في مصر 10:1[57] في عام 2016، وهي نسبة أعلى كثيراً مما يمكن اعتباره "مقدوراً عليه" في مصر[58].

23. لم تكن الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف الإسكان كافية وفعّالة. وعلى الرغم من أن الحكومة تستثمر في مشاريع الإسكان الاجتماعي (بالشراكة مع البنك الدولي[59])، فإن معايير الأهلية تمنع العديد من الذين يحتاجون إلى السكن من الوصول إليه، وغالباً ما لا يستطيع المشاركون المؤهلون تغطية التكاليف[60]. وكان أداء المشاريع بخلاف ذلك أقل مما ينبغي، إذ أن معدل الإنفاق الناقص بلغ 57%، وكان عدد الوحدات التي بنيت بعيداً عن المستهدف[61]، ولم تتم تلبية سوى 29% من الاحتياجات[62]. وتشير التقديرات إلى أن النسبة المئوية للسكان المستهدفين الذين استقروا في مدن جديدة لا تتجاوز 30% من إجمالي السكان[63]، ما دفع خبيراً في الأمم المتحدة إلى التحذير من تحول هذه المستوطنات إلى "مدن أشباح"[64]. ويشير هذا إلى هدر للموارد، ما يترك المناطق الحضرية القائمة التي يعيش فيها الناس بالفعل أكثر إهمالاً.

24. يتعرض المصريون، وخاصة أولئك الذين يعيشون في "مناطق غير مخططة" أو "مستوطنات غير رسمية"، لخطر النزوح بسبب ضعف تدابير الحماية المرتبطة بضمان الحيازة. ولأن 49% من السكان يعيشون في مستوطنات غير رسمية وغير مخططة[65]، يعرض الافتقار إلى ضمان الحيازة نحو 38 مليون شخص لخطر التشريد[66]، وخاصة في حين تسعى الحكومة إلى اجتذاب المستثمرين العقاريين الأجانب لزيادة العائدات[67].

25. في محاولتها لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق فقيرة، شردت الحكومة الأشخاص من دون اتباع إجراءات مناسبة، ما أدى إلى انتهاكات عديدة للحق في السكن. وفي حالات جزيرة الوراق[68]، ومثلث ماسبيرو[69]، وسوق البوهي[70]، لم تُمنَح أي موافقة مسبقة أو تعويضات مناسبة للمجتمعات الصغيرة التي كان من المقرر نقلها، في انتهاك للحق في السكن الملائم وهدف التنمية المستدامة 11، الذي يؤكد من جديد هذا الحق.

الحق في الصحة

26. إن الإنفاق العام على الصحة في مصر منخفض ومتناقص إلى حد يثير القلق، الأمر الذي يمنع إعمال الحق في الصحة، ويؤدي إلى تفاقم التفاوتات المرتبط بالصحة. وعلى الرغم من التزام الدولة بالإعمال التدريجي للحق في الصحة بالاستعانة بأقصى الموارد المتاحة، والالتزام الدستوري بتخصيص 3% على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للصحة وزيادة الإنفاق تدريجياً للوفاء بالمعايير الدولية[71]، انخفض الإنفاق العام على الصحة من 1,62%[72] من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 2015 / 2016، إلى 1,34% في السنة المالية 2017 / 2018.[73] وكما يتضح من مؤشر التقدم الاجتماعي في مصر الخاص بالإنفاق الصحي في مصر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يقع أداء مصر في الـ25% الدنيا من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى على صعيد الإنفاق على الصحة[74].

27. ظل الإنفاق المباشر على الصحة مرتفعاً بصورة مستمرة على مدى السنوات العشر الماضية[75]، مهدداً الوصول إلى العناية الصحية، وخاصة بالنسبة لمن يعيشون في فقر والذين هم في حاجة أكثر من غيرهم. وتشكل التكاليف المباشرة 62% من إجمالي الإنفاق الصحي الحالي في مصر[76]. وتنفق أفقر 20% من الأسر في مصر 21% من دخلها على الصحة، في حين تنفق أغنى 20% منها 13.5% فقط[77]، ما يشير إلى أن أنظمة التمويل الصحي في مصر تميز ضد أكثر الناس حرماناً وتمنع بصورة خاصة الفقراء من إعمال حقهم في الصحة. وتشير الدراسات أيضاً إلى أن الإنفاق المباشر دفع 6% من الأسر في مصر إلى "كارثة مالية"، وأنه "أدى إلى تفاقم فجوة الفقر المطبع بنسبة 1.4%"[78]. ومن غير المرجح أن تلبي مصر مستهدفات رؤية 2030 الخاصة بها وأن تقلص الإنفاق المباشر بنسبة 28% بحلول عام 2030[79]، إذا لم تتم زيادة الإنفاق العام على الصحة.

28. تهدد معدلات التغطية التأمينية الصحية المنخفضة حق الناس في الصحة، وخاصة بالنسبة للنساء. ومن شأن معدلات كهذه أيضاً أن تجعل من الصعب على الحكومة أن تلبي مستهدفات أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة. ويُعَد 5.8% فقط من السكان مؤمناً عليهم بموجب خطة التأمين الصحي الوطنية الحالية[80]. وتشير أحدث البيانات إلى أن التغطية بالنسبة للمرأة أقل كثيراً، ولاسيما بالنسبة للمرأة في الخُمس الأدنى للثروة[81]، ومن ثم فإن نظام التأمين الصحي يؤدي إلى تفاقم التفاوتات المتصلة بالجندر في

الوصول إلى العناية الصحية. والواقع أن انخفاض الاستثمار العام في الصحة وارتفاع الإنفاق المباشر من شأنهما أن يخلقا حواجز كبيرة تحول دون الوصول إلى العناية الصحية، وخاصة بالنسبة للنساء، ما يحد من حقهن في الصحة ويؤثر على قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها نحو المستهدف 3.8 من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التزامها بالوصول إلى تغطية بنسبة 100% بحلول عام 2020[82].

29. في حين أن أشواطاً كبيرة قُطِعت في خفض وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، فإن التفاوتات الكبيرة على صعيدي الثروة والجغرافيا لا تزال تقوض حق النساء والأطفال الفقراء في الصحة. وعلى الرغم من أن مصر حققت قبل ما يقرب من سنتين مستهدفها المتمثل في خفض معدل وفيات الأمهات[83]، وقطعت أشواطاً في الحد من وفيات الأطفال، لا تزال الحواجز المالية تحد من قدرة النساء الأكثر فقراً على الوصول إلى مستوى جيد من الرعاية الصحية قبل الولادة والرعاية المخصصة للأطفال، وهما يشكلان ضرورة أساسية لإعمال حقهن في الصحة. ففي حين أنجبت 98% من النساء المنتميات إلى الخُمس الأغنى أطفالهن في مرفق صحي، فإن 75% فقط من أفقر النساء فعلن الشيء نفسه، وفقاً لأحدث استطلاع صحي ديموغرافي أجري في عام 2014[84]. ويزيد احتمال وفاة طفل دون سن الخامسة عن الضعف إذا كان ذلك الطفل في الخُمس الأفقر في مقابل الخُمس الأغنى[85].

30. تشهد مصر رابع أعلى معدل انتشار لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في العالم[86]. فمع معدل انتشار يبلغ 91%، تُنتهك بانتظام حقوق النساء والفتيات في الحماية من العنف القائم على الجندر والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة[87]، ما يوضح أن القوانين الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لا تزال غير نافذة. وتسمح القوانين بالإعفاء من الملاحقة القضائية لأسباب لا مبرر لها، ولا تمد الالتزامات القانونية إلى المرافق الطبية التي يحدث فيها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية[88]. وفي غياب الإصلاح القانوني المقترن بالتنفيذ القوي، لن تتمكن مصر من الوفاء بالتزامها في مجال حقوق الإنسان بالقضاء على العنف القائم على الجندر أو الوفاء مستهدفها الوطني لعام 2030 بخفض معدل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى 55% بحلول عام 2030[89].

<u>الحق في التعليم</u>

31. انخفض الإنفاق العام على التعليم، ما أثر على العناصر الرئيسية للحق في التعليم، ولاسيما الوصول إلى التعليم الجيد. وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي[90] في السنوات الأخيرة، فإن الإنفاق على التعليم لا يزال في انحدار، وهو أدنى من الشرط الدستوري الوطني المتمثل في ضمان تخصيص ما لا يقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم قبل الجامعي[91]. وفي السنة المالية 2017 / 2018، تم تخصيص 1.7% من الناتج القومي الإجمالي[92] للتعليم قبل الجامعي، وانخفضت النسبة إلى 1.4% تقريباً من الناتج القومي الإجمالي في السنة المالية 2018 / 2019[93]. وهذا على الرغم من التوصية التي قُدِّمت إلى مصر خلال الاستعراض الخاص بها في الاستعراض الدوري الشامل لعام 2014 والتي ذكرت ضرورة "بذل مزيد من الجهود لمحو الأمية للجميع، بما في ذلك من خلال تخصيص القدر الكافي من الميزانية من بين جملة أمور"[94]. وعلى الرغم من بعض الإنجازات في زيادة معدلات محو الأمية[95]، تضاعف عدد الأطفال المتسربين من الدراسة الابتدائية من 644,717 في عام 2010[96] إلى 1,2 مليون في عام 2017[97].

32. إذا استمر الإنفاق على التعليم في الهبوط فمن غير المرجح أن تتحقق مستهدفات رؤية 2030 بشأن جودة التعليم. تهدف الحكومة إلى خفض متوسط عدد الطلاب في كل فصل من 46.3[98] إلى 35 بحلول عام 2030[99]. لكن مع انخفاض مخصصات الميزانية للتعليم بالفعل[100] وتناقصها، من غير الواضح كيف ستفي الحكومة بمستهدفات أهداف التنمية المستدامة.

<u>الحق في الغذاء</u>

33. تهدد برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقودها صندوق النقد الحق في الغذاء لأنها أدت إلى تقييد وصول الأسر الأكثر تهميشاً إلى الغذاء. وتفيد التقارير بأن نحو 16% من السكان يعانون من ضعف في الوصول إلى الغذاء[101]. ولأن مصر تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، فإن تقلبات العملة الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على أسعار الغذاء والقوة الشرائية. ويصدق هذا بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تنفق من دخلها الإجمالي على الغذاء ما يزيد على ما تنفقه الأسر الأكثر ثراءً[102]. وتم تقدير أن أسعار الأغذية والمشروبات ارتفعت بنسبة 44.2% بحلول نيسان / أبريل 2017 مقارنة بها قبل تقلب العملة وبدء برنامج صندوق النقد في تشرين الثاني / نوفمبر 2016[103].

34. في هذا السياق، هناك مخاوف جدية بشأن فعالية البرامج الغذائية التي حلت محل نظام الإعانات الغذائية الشاملة في مصر في ضمان الحق في الغذاء. وتعتمد البرامج الجديدة على خطة الاستهداف نفسها كبرنامجي تكافل وكرامة، وهما برنامجان للإعانات المستهدفة لأسر مختارة تعيش في فقر وفئات ضعيفة اجتماعياً[104]. وتبين أن هذه البرامج لها أخطاء كبيرة في مجال الاستبعاد، وفقاً لما ذكره البنك الدولي[105].

35. بهذا المعدل، لن تتمكن مصر من تلبية مستهدفات رؤية 2030 بشأن تحسين تغذية الأطفال. يعاني 21.5% من الأطفال دون سن الخامسة من توقف النمو[106]، بالمقارنة مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 15%[107]. ونظراً لما سبق، من غير

الواضح كيف يمكن لمصر أن تخفض هذا الرقم إلى 10%[108] بحلول عام 2030.

الحقوق في المياه والمرافق الصحية

36. لا تزال التفاوتات بين المجموعات في إعمال الحق في المياه والمرافق الصحية مرتفعة، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة غير متناسبة على النساء والفتيات. وهناك ما مجموعه 7,3 مليون شخص يفتقرون إلى المياه المأمونة[109]. وهناك 8,4 مليون شخص محرومون من الوصول إلى المرافق الصحية الكافية، ويشمل الحرمان 15% من سكان الريف، مقارنة بنحو 1% من سكان الحضر[110]. وتقدر اليونيسيف أن مرض الإسهال الحاد الناجم عن عدم إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة وخدمات المرافق الصحية المناسبة، فضلاً عن سوء النظافة، يؤدي إلى وفاة نحو 4,500 طفل دون سن الخامسة في مصر كل عام[111]. وعندما يكون هناك نقص في الوصول المباشر إلى المياه المأمونة، تقع تكلفة توفير المياه المأمونة بشدة على النساء والفتيات. وتقضي 6% من النساء والفتيات في مصر ما يصل إلى خمس أو ست ساعات يومياً في جمع المياه[112].

37. تهدد زيادة استثمارات القطاع الخاص في المياه والمرافق الصحية القدرة على تحمل تكاليف المياه. ويتواصل ارتفاع سعر مياه الصنبور لكل متر مكعب في مصر من 0.12 جنيه عام 2004[113] إلى 0.7 جنيه عام 2016[114]. وبينما تواصل الحكومة التحرك نحو زيادة الاستثمار الخاص في المياه والصرف الصحي من خلال اتفاقات مع البنك الدولي[115] وبنك الاستثمار الأوروبي[116] من دون إجراء تقييمات لحقوق الإنسان أو القدرة على تحمل التكاليف[117]، لا تزال المخاوف المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المياه وخدمات المرافق الصحية في ارتفاع.

IV. التوصيات

يحض كل من مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية المشاركة في الدورة الـ34 للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان على تضمين التوصيات التالية في توصياتها إلى حكومة مصر:

38. مراجعة السياسة المالية بهدف زيادة الإيرادات من خلال وسائل أكثر تصاعدية، وتعزيز توزيع أكثر إنصافا للموارد، بما في ذلك عن طريق:

- زيادة تعبئة الموارد المحلية من خلال محاربة الفساد والتهرب الضريبي وزيادة القدرة المؤسسية لسلطات تحصيل الضرائب على ضمان الامتثال الكامل لقانون الضرائب القائم، ولاسيما بالنسبة للأفراد الأثرياء والشركات.
- جعل ضريبة الدخل أكثر تصاعدية من خلال زيادة التدرج بين شرائح الدخل، ورفع الحد الأقصى للدخل المعفى للشرائح الأدنى، وزيادة المعدلات الهامشية للشرائح الأعلى.
- تطبيق ضريبة على المكاسب الرأسمالية من أجل الحصول على الإيرادات من الأرباح غير الخاضعة للضريبة حالياً لأسواق الأسهم واعتماد نظام فعال محدث للضريبة العقارية.
- الحد من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وتوسيع عدد السلع والخدمات الأساسية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

39. تعزيز الجهود التي تركز على الحقوق للقضاء على الفقر وإعمال الحق في مستوى معيشي ملائم، بما في ذلك عن طريق:

- إجراء تقييمات مسبقة لتأثير حقوق الإنسان على المشاريع الإنمائية الرئيسية والإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك البرنامج الذي يدعمه صندوق النقد، وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقييم أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان.
- اعتماد برامج للحماية الاجتماعية الشاملة، من أجل حماية حقوق الناس في مستوى معيشي لائق، وفي الضمان الاجتماعي، وفي الغذاء.
- حماية ضمان الحيازة، الذي يتطلب أخذ حقوق المواطنين في الإجراءات القانونية الواجبة، مثل الموافقة المسبقة وقرب موقع إعادة التوطين والتعويض اللائق، من البداية.
- زيادة القدرة على تحمل تكاليف مشاريع الإسكان الاجتماعي من خلال خفض المدفوعات المقدمة لبرامج الرهن العقاري وإعادة هيكلة معايير الأهلية للوحدات المتمتعة بإعانات بما يتناسب مع الاحتياجات.
- اعتماد سياسات لتنظيم الإيجارات لضمان القدرة على تحمل تكاليف السكن المستأجر لأشد المجتمعات الصغيرة فقراً.
- ضمان تكريس الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي لسد فجوة التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية.
- تنظيم الاستثمار الخاص في المياه والمرافق الصحية لضمان توافر خدمات المياه والمرافق الصحية، وإمكانية الوصول إليها، والقدرة على تحمل تكلفتها، وجودتها.
- توسيع الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة في مجال المواد الغذائية، وتقديم الإعانات إلى تكاليف إنتاج الأغذية، وتوسيع برامج الإعانات الغذائية إلى ما هو أبعد من برنامجي تكافل وكرامة.

40. اتخاذ تدابير لضمان إعمال الحق في العمل وضمان ظروف عمل عادلة ومرضية، بما في ذلك عن طريق:

- إجراء تقييم للأثر على حقوق الإنسان المترتب على القانون 18 (2015)، وهو قانون الخدمة المدنية الجديد الذي اعتُمِد

لخفض حجم القطاع العام، تمهيداً لوضع سياسات لحماية حقوق العاملين المسرحين من القطاع العام.

- تعديل القانون 18 (2015) لضمان مواكبة الأجور للتضخم.
- مطالبة المجلس القومي للأجور بأن يجتمع على أساس منتظم لتقييم وزيادة الحد الأدنى للأجور، حسب الحاجة.
- ضمان تطبيق معدلات الحد الأدنى للأجور نفسها على القطاعين العام والخاص وإزالة الإعفاءات من الحد الأدنى للأجور بالنسبة لصناعات محددة أو مناطق اقتصادية تنافسية.
- تحسين حماية المرأة من التمييز في مكان العمل.
- تحسين أحكام إجازة الأمومة ورعاية الأطفال، ولاسيما في القطاع الخاص، عن طريق الإصلاح القانوني وبرامج الإنفاذ المقابلة.
- تعديل كل التشريعات ذات الصلة لحظر عمالة الأطفال في الزراعة، وفقاً لالتزامات مصر بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية 129.
- تمكين ضحايا عمالة الأطفال من الوصول إلى برامج لإعادة التأهيل.

41. حماية الحقوق النقابية والامتناع عن التدخل في حرية العمال في تكوين الجمعيات، بما في ذلك عن طريق:
    - إلغاء كل التشريعات التي تجرم ممارسة الحقوق النقابية.
    - تنفيذ توصيات منظمة العمل الدولية بإزالة الحواجز التي تعترض تسجيل المؤسسات النقابية وحماية التعددية النقابية.
    - إنشاء هيئة مستقلة لرصد وتوثيق وفرض العقوبات على أصحاب العمل الذين ينتقمون أو يميزون ضد العمال عقب ممارسة حقوقهم النقابية.
42. اتخاذ تدابير في مجال الميزانية وغيرها من التدابير لتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة العامة والتعليم ومدى توافرها وجودتها، بما في ذلك عن طريق:
    - زيادة الإنفاق بطرق شفافة وعادلة ومسؤولة للوفاء بالحد الأدنى من مخصصات الميزانية المقررة دستورياً للصحة والتعليم.
    - مكافحة التفاوتات على أساس الجندر والثروة في مجالي الصحة والتعليم من خلال زيادة تخصيص الموارد بهدف إفادة أكثر الفئات حرماناً.
    - اتخاذ خطوات فعالة لخفض النفقات المرتفعة المباشرة على الصحة، مثل إلغاء أو تقليل المدفوعات المرافقة أو المدفوعات عند موقع الاستخدام، وزيادة تغطية التأمين الصحي.
    - تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من خلال زيادة مستوى العقوبات المفروضة على المؤسسات الطبية والمهنيين الذين يدعمون "إضفاء الطابع الطبي" عليها.
    - تصميم وتنفيذ برامج التأهيل الطبي والنفسي لمن يعانين من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
43. ضمان أن تشارك منظمات المجتمع المدني المستقلة والأطراف المعنية الأخرى بحرية ودون خوف من المضايقات أو الانتقام في عملية وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عن طريق:
    - إزالة القيود والعقوبات التعسفية التي يفرضها مشروع قانون المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المقترح حديثاً، مثل المتطلبات المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية والموافقة المسبقة من جانب الحكومة على الأنشطة، والمشاركة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

[1] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2013)، الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية المجمعة من الثاني إلى الرابع لمصر. 13 كانون الأول / ديسمبر 2013. في:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2fEGY%2fCO%2f2-4&Lang=en

[2] الاستعراض الدوري الشامل (2014)، تقرير منتصف المدة لمصر. في:
https://www.upr-info.org/en/review/Egypt/Session-20---October-2014/Follow-up#top

[3] صندوق النقد الدولي (2016)، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على ترتيبات ممتدة بقيمة 12 مليار دولار أميركي في إطار التسهيل الموسع للصندوق لمصر". في: https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement

[4] كوركاري إيه، والبدراوي م، (2017): "صفقة حقوق الإنسان في مصر تأتي مع ثمن هائل لحقوق الإنسان". مشروع بريتون وودز. شباط / فبراير 2017. في:
http://www.cesr.org/egypt-new-imf-deal-comes-huge-price-tag-human-rights

[5] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر. في:
https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#percentage-poverty

[6] دياب، أو (2016)، الفجوة المتزايدة الاتساع في الثروة في مصر. مدى مصر. 23 أيار / مايو 2016. في:
https://madamasr.com/en/2016/05/23/feature/economy/egypts-widening-wealth-gap/

[7] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية: معدل مشاركة النساء في قوة العمل. في:
https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#women-labor

[8] الوقف الوطني للديمقراطية (2019)، مصر تواجه أسوأ حملة على الحريات في التاريخ الحديث. 28 كانون الثاني / يناير 2019. في:
https://www.demdigest.org/autocrat-rises-from-egypts-democratic-aspirations/?utm_content=buffer8f6bc&utm_medium=social&utm_source=twitter.com&utm_campaign=buffer

[9] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "خبير في الأمم المتحدة يحذر من أن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية المصرية يهدد المجتمع المدني". 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2016. في:https://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20920&LangID=E

[10] مرصد سيفيكوس يتابع المجال المدني (2018)، لمحة عامة عن مصر. التحديث الأخير حزيران / يونيو 2018. في:
https://monitor.civicus.org/country/egypt/

[11] الهيئة العامة المصرية للاستعلامات (2018): "وزارة الخارجية تدين بيان المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن سياسة الإسكان في مصر". 7 كانون الأول / ديسمبر 2018. في:http://www.sis.gov.eg/Story/136551/Foreign-Ministry-condemns-UN-special-rapporteur's-statement-on-Egypt-housing-policy?lang=en-us

[12] مدى مصر (2019)، "التعديلات الدستورية المقدمة إلى البرلمان من الممكن أن تسمح لسيسي بالبقاء في السلطة حتى عام 2034". في:
https://madamasr.com/en/2019/02/03/feature/politics/constitutional-amendments-submitted-to-parliament-could-allow-sisi-to-stay-in-power-until-2034/

[13] عين الشرق الأوسط (2018)، "شرطة القاهرة تعتقل 10 محتجين على ارتفاع أسعار المترو". 12 أيار / مايو 2018. في:
https://www.middleeasteye.net/news/cairo-police-arrest-10-protesting-against-metro-price-rises

[14] الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21 تشرين الأول / أكتوبر 2015، تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة. في: A/RES/70/1:
http://undocs.org/A/RES/70/1

[15] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، حولها. في:
https://www.progressegypt.org/en/page.html#about

[16] صندوق النقد الدولي (2017)، الاقتصاد المصري يبدأ في اكتساب القوة. 26 أيلول / سبتمبر 2017. في:
https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/25/na092617-egypt-the-economy-is-gathering-strength

[17] الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 16 كانون الأول / ديسمبر 1966، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 993، ص. 3، في: https://www.refworld.org/docid/3ae6b36c0.html

[18] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، السياسة الاقتصادية. في:https://www.progressegypt.org/en/topic.html#economic

[19] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية. في:
https://www.progressegypt.org/en/topic.html#economic

[20] وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2016) ميزانية الدولة للسنة المالية 2016 / 2017 (باللغة العربية فقط). في:
https://bit.ly/2v4IhjG. ملاحظة: هذا الرقم يستبعد قناة السويس وقطاع النفط.

[21] بيانات البنك الدولي (2018)، الإيرادات الضريبية (% من الناتج المحلي الإجمالي): البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. في:
https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locations=XN&year_high_desc=true

[22] تستبعد هذه الأرقام الإيرادات الضريبية من شركة قناة السويس وشركات النفط والغاز في القطاع العام.

[23] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية: "معدل الضريبة الفعالة للشركات". في:
https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#corporate-tax

[24] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (2017)، أين تذهب أموالنا هذا العام، من ميزانية 2017 / 2018 (باللغة العربية فقط). في:https://bit.ly/2GM1sEs

[25] مدى مصر. (2016): "فقراء مصر يتحملون وطأة ضريبة القيمة المضافة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية".
17 تشرين الأول / أكتوبر 2016. في:https://madamasr.com/en/2016/10/17/news/economy/egypts-poor-bear-the-brunt-of-vat-eipr/

[26] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية: الضريبة المباشرة كنسبة مئوية من إجمالي الضرائب. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#direct-tax

[27] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2013)، الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية المجمعة من الثاني إلى الرابع لمصر. في: https://is.gd/MFsYSx

[28] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2019)، بعد الفقر المتعلق بحقوق الإنسان. في: https://www.ohchr.org/en/issues/poverty/dimensionofpoverty/pages/index.aspx

[29] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2015)، "مؤشرات الفقر وفقاً لدخل الأسرة والإنفاق واستطلاع الاستهلاك لعام 2015" (باللغة العربية فقط). في: http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

[30] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، مصر في أرقام 2017. آذار / مارس 2018. في: http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23427

[31] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)، مصر في أرقام 2019: أبحاث في الدخل والإنفاق والاستهلاك. "النسبة المئوية للفقراء في مناطق الجمهورية". في: https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

[32] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسات الاقتصادية: النسبة المئوية للسكان المشمولين ببرامج التحويلات النقدية. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#cash-transfer

[33] البنك الدولي (2015)، تعزيز مشروع شبكة الأمان الاجتماعي: مستند تقييم المشروع. في: https://is.gd/G2xbZZ

[34] مصر مؤشرات التقدم الاجتماعي (2018)، مؤشرات العمل | العمل على توفير الحد الأدنى الملائم للأجور. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#minimum-wage

[35] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات السياسة الاقتصادية: النسبة المئوية للسكان الذين تشملهم برامج التحويلات النقدية. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#cash-transfer

[36] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، معدلات البطالة السنوية. متوفر في: http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

[37] المرجع نفسه

[38] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل: معدل البطالة بين الشباب. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#youth-unemployment

[39] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل: معدل البطالة بين الشباب. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#youth-unemployment

[40] التعليق العام 18: الحق في العمل، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2005، E/C.12/GC/186

[41] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل | العمل على توفير الحد الأدنى الملائم للأجور. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#minimum-wage

[42] المرجع نفسه؛ كوركاري إيه، والبدراوي م، (2017): "صفقة حقوق الإنسان في مصر تأتي مع ثمن هائل لحقوق الإنسان". مشروع بريتون وودز. شباط / فبراير 2017. في: http://www.cesr.org/egypt-new-imf-deal-comes-huge-price-tag-human-rights

[43] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل؛ الفجوة بين الجنسين في الأجور. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#gender-gap انظر أيضاً: مصر مؤشرات التقدم الاجتماعي (2018)، مؤشرات العمل "العمل على توفير الحد الأدنى الملائم للأجور" في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#minimum-wage

[44] البنك الدولي (2014)، القطاع الخاص في مصر: قوة دافعة لخلق الوظائف. 18 أيلول / سبتمبر 2014. في: http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/09/18/egypts-private-sector-a-driving-force-for-job-creation

[45] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017)، أبحاث قوة العمل: تقرير تحليلي لعام 2016. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (حزيران / يونيو 2017).

[46] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل: مشاركة المرأة في قوة العمل في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#women-labor

[47] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، مؤشرات مستويات الدخل والمعيشة – متوسط الأجر النقدي الأسبوعي بالجنيه في القطاع العام والأعمال العامة والقطاع الخاص. (باللغة العربية فقط) في: http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6152&ind_id=1100 والبنك المركزي المصري (2018)، معدلات التضخم. في: http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx

[48] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018)، مؤشرات مستويات الدخل والمعيشة – متوسط الأجر النقدي الأسبوعي بالجنيه في القطاع العام والأعمال العامة والقطاع الخاص طبقاً للنشاط الاقتصادي. (باللغة العربية فقط) في: http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6152&ind_id=1100

[49] الاتحاد الدولي لنقابات العمال (2018)، مؤشر الحقوق العالمي للاتحاد الدولي لنقابات العمال، 2018؛ في: https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc-global-rights-index-2018-en-final-2.pdf

[50] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل: حماية الحق في التنظيم في القانون. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#organize انظر أيضاً لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (2018)، مراقبة حرية تكوين الجمعيات وحماية اتفاقية الحق في التنظيم، 1948 (رقم 87) – مصر. في: https://bit.ly/2LpZZ9b

[51] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات العمل | العقبات التي تعترض ممارسة حقوق العمل في الممارسة العملية. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#labor-rights

[52] منظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة (2018). خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر ودعم الأسرة (2018 – 2025). في: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-addis_ababa/documents/publication/wcms_633743.pdf

[53] منظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة (2018). خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر ودعم الأسرة (2018 – 2025). في:https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-addis_ababa/documents/publication/wcms_633743.pdf

[54] معلومات الاستعراض الدوري الشامل. قاعدة بيانات التوصيات: مصر. في:https://www.upr-info.org/database/index.php?limit=0&f_SUR=52&f_SMR=All&order=&orderDir=ASC&orderP=true&f_Issue=All&searchReco=&resultMax=300&response=&action_type=&session=&SuRRgrp=&SuROrg=&SMRRgrp=&SMROrg=&pledges=RecoOnly

[55] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1991)، التعليق العام رقم 4: الحق في السكن الملائم (المادة 11(1) من العهد). في:http://www.refworld.org/pdfid/47a7079a1.pdf

[56] مرصد البيئة المبنية (2018)، دولة الريع في مصر عام 2017. في:http://marsadomran.info/en/facts_budgets/2018/02/1410/

[57] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، نسبة سعر البيت إلى الدخل. في:https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#affordability

[58] شوكت و (2015)، "سوق العقارات المحررة في مصر: أزمة في القدرة على تحمل التكاليف"، معهد الشرق الأوسط. (5 أيار / مايو 2015) في:http://www.mei.edu/content/at/egypts-deregulated-property-market-crisis-affordability#_ftn3

[59] البنك الدولي، وثيقة تقييم البرامج بشأن مشروع مقترح لقرض – برنامج تمويل الإسكان الشامل من أجل النتائج، المرجع الوارد في الحاشية 7 أعلاه، عند 5. في:http://documents.worldbank.org/curated/en/319851468023373777/pdf/957910PAD0P15000100OUO090Box391428B.pdf

[60] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، مؤشرات التحضر | العمل على تحسين القدرة على تحمل تكاليف مشاريع الإسكان الاجتماعي. في:https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#mortgage-access

[61] مرصد البيئة المبنية (2018). "ستة ملايين وحدة لمن؟: ست حقائق عن مشروع الإسكان الاجتماعي". في:http://marsadomran.info/en/facts_budgets/2018/05/1543/

[62] مرصد البيئة المبنية (2018). "ستة ملايين وحدة لمن؟: ست حقائق عن مشروع الإسكان الاجتماعي". في:http://marsadomran.info/en/facts_budgets/2018/05/1543/

[63] احتساب استناداً إلى البيانات الواردة من موقع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الإنترنت http://www.newcities.gov.eg/english/default.aspx

[64] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018)، زيارة ليلاني فرحة، المقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن الملائم إلى مصر: بيان نهاية البعثة. (3 تشرين الأول / أكتوبر 2018). في:https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23671&LangID=E

[65] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018)، زيارة ليلاني فرحة، المقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن الملائم إلى مصر: تقرير عن السكن الملائم كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وعن الحق في عدم التمييز في هذا السياق. (3 تشرين الأول / أكتوبر 2018). في:https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_61_Add.2.docx

[66] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018)، زيارة ليلاني فرحة، المقررة الخاصة المعنية بالحق في السكن الملائم إلى مصر: تقرير عن السكن الملائم كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي ملائم، وعن الحق في عدم التمييز في هذا السياق. (3 تشرين الأول / أكتوبر 2018). في:https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session40/Documents/A_HRC_40_61_Add.2.docx

[67] شوكت و (2016)، تحرير السوق العقاري والحيازة غير الرسمية في مصر: تهديد شيطاني للملايين. *الهندسة المعمارية – وسائل الإعلام – المجتمع*. المجلد 9، العدد 4. كانون الثاني / يناير 2016، في: https://bit.ly/2006NqK

[68] الديب ل (2018)، "الحيازات الآمنة: المخاطرة بالإخلاءات القسرية في مصر" التقدم (20 شباط / فبراير 2018). في:https://progress.com/policy/2018-220/secure-tenures-egypt/

[69] الطاوي، أ (2018)، "سكان مثلث ماسبيرو في القاهرة باقون فيما الهدم يقترب"، الأهرام أونلاين (10 آذار / مارس 2018)، في:https://bit.:y/2HqdRKAD

[70] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2017)، الحق في العمل حياة: تقرير عن الحق في المنفعة العامة والمصلحة العامة: سوق البوهي كنموذج (باللغة العربية فقط). في: https://progressegypt.org/files/al-bouhey_market.pdf

[71] بوابة الحكومة المصرية (2014)، دستور مصر 2014، المادة 18. (باللغة العربية فقط). في:https://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/Constitution_2014.pdf

[72] وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2018)، بيان الميزانية للسنة المالية 2015 / 2016. (باللغة العربية فقط). في:http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/PE/Pages/budget15-16.aspx

73 وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2018)، بيان الميزانية للسنة المالية 2017 – 2018. (باللغة العربية فقط). في:budget17-18.aspxricaplicenlics.orghttp://www.mof.gov.eg/Arabic/

[74] مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، نفقات الصحة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. في:https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#public-health-expenditure انظر أيضاً: البنك الدولي | البيانات (2018)، الإنفاق الحكومي العام المحلي على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي). في:https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.GHED.GD.ZS?locations=EG-XN

[75] البنك الدولي | بيانات (2018)، الإنفاق المباشر (% من النفقات الصحية الحالية)، مصر. في:https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=EG

[76] البنك الدولي | بيانات (2015)، الإنفاق المباشر (% من النفقات الصحية الحالية)، مصر. في:https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=EG

[77] وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (2011)، استطلاع الإنفاق والاستخدام الصحيين للأسر في مصر لعام 2010. في:https://www.hfgproject.org/egypt-household-health-expenditure-utilization-survey-2010/

[78] شرف م، ورشاد أ (2015)، "الآثار الكارثية والمفقرة الناجمة عن الإنفاق المباشر على الصحة: أدلة جديدة من مصر". المجلة الأميركية للاقتصاد. في: http://article.sapub.org/10.5923.j.economics.20150505.13.html

[79] وزارة التخطيط والإصلاح الإداري (2016)، رؤية 2030 لمصر: العنصر السادس – الصحة. في: http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2016/10/7.-Health-Pillar.pdf

[80] الهيئة العامة للتأمين الصحي (2017)، عدد السكان والمستفيدين ونسب تغطية [التأمين الصحي] حسب المحافظات. (باللغة العربية فقط). في: http://www.hio.gov.eg/Ar/covers/Pages/Chart1.aspx

[81] وزارة الصحة والسكان [مصر]، الزتاني ومشاركوه [مصر]، وآي سي إف إنترناشيونال (2015)، الاستطلاع الوطني للصحة الديموغرافية لعام 2014. في: https://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr302/fr302.pdf

[82] وزارة التخطيط والإصلاح الإداري (2016)، رؤية 2030 لمصر: العنصر السادس – الصحة. في: http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2016/10/7.-Health-Pillar.pdf

[83] بيانات البنك الدولي لعام 2018، نسبة وفيات الأمهات (تقدير منمذج، لكل 100,000 مولود حي)، بيانات مصر. في: https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.MMRT?locations=EG

[84] وزارة الصحة والسكان [مصر]، الزتاني ومشاركوه [مصر]، وآي سي إف إنترناشيونال (2015)، الاستطلاع الوطني للصحة الديموغرافية لعام 2014. في: https://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr302/fr302.pdf

[85] وزارة الصحة والسكان [مصر]، الزتاني ومشاركوه [مصر]، وآي سي إف إنترناشيونال (2015)، الاستطلاع الوطني للصحة الديموغرافية لعام 2014. في: https://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr302/fr302.pdf

[86] اليونيسيف (2013)، الاستعراض الإحصائي واستكشاف ديناميكيات التغيير. (باللغة العربية فقط). في: https://www.unicef.org/arabic/protection/files/FGM_Summary_ar_7_16_2013_page_number_july_16th_2013.pdf

[87] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل (2014)، التوصية العامة المشتركة رقم 31، في: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/627/78/PDF/N1462778.pdf?OpenElement

[88] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (2016)، التعديلات القانونية على المادة المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في قانون العقوبات: تطور إيجابي ولكن آليات التطبيق غائبة، وتعطي التعديلات فرصاً أعلى للأطباء للإفلات من العقاب. (باللغة العربية فقط) في: http://bit.ly/2UKYbsu انظر أيضاً: مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، المؤشرات الصحية | العمل على مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. في: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#fgm

[89] المركز الوطني للمرأة (2017)، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث للفترة 2016 – 2020. في: http://www.eg.undp.org/content/dam/egypt/docs/Publications/Docs%20Gender/EGY%20FGM%20strategy%20AR.pdf

[90] بيانات البنك الدولي (2019)، نمو الناتج المحلي الإجمالي (% السنوي) في: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG

[91] بوابة الحكومة المصرية (2014)، دستور مصر 2014، المادة 19. (باللغة العربية فقط). في: https://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/download/Constitution_2014.pdf

[92] وزارة المالية. بيان تحليلي لعام 2018. الملحق (2) جدول تصنيف الميزانية الإدارية (1) الصورة الإجمالية 2018 / 2019، الصفحة 57. وزارة المالية "2018" السنة المالية 2019 / 2018. ميزانية القسم الوظيفي – قطاع التعليم، ص. ص. 252 – 253. الدخل القومي الإجمالي = 5,211,544,844,188 * 4% = 208,461,793,768 فرق ما قبل الجامعة بين التخصيص والقيمة الفعلية = 74,916,579,000-208,461,793,768 = 133,545,214,768 جنيهاً مصرياً.

[93] وفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ الدخل القومي لمصر لعام 2017 293,195.21 مليون دولار، أي ما يعادل 5,5211,544,844,188 جنيهاً مصرياً. بعد تحويله وفقاً لسعر الدولار في البنك المركزي في عام 2017.

[94] معلومات الاستعراض الدوري الشامل. قاعدة بيانات التوصيات. في: https://www.upr-info.org/database/index.php?limit=0&f_SUR=52&f_SMR=All&order=&orderDir=ASC&orderP=true&f_Issue=All&searchReco=&resultMax=300&response=&action_type=&session=&SuRRgrp=&SuROrg=&SMRRgrp=&SMROrg=&pledges=RecoOnly

[95] بيانات البنك الدولي (2019)، معدل محو الأمية، إجمالي البالغين (% الأشخاص الذين يبلغون 15 عاماً وما فوق) في: https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?locations=EG

[96] معلومات الاستعراض الدوري الشامل (2014)، بيان مشترك للمنظمات غير الحكومية بشأن حالة حقوق الإنسان في مصر. في: https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/egypt/session_20_-_october_2014/js11_upr20_egy_e_main.pdf

[97] السيد م وكامل م (2018)، "كيف سيواجه البرلمان ظاهرة التسرب من التعليم". اليوم السابع 3 تموز / يوليو 2018 (باللغة العربية فقط) في: https://goo.gl/R5axKk

[98] وزارة التعليم، الحولية الإحصائية، الفصل الخامس، المؤشرات التعليمية، 2018 / 2107، ص. 56.

[99] وزارة التخطيط والإصلاح الإداري (2016)، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية 2030 لمصر. "التعليم" في مصر لعام 2030، الموقع الرسمي لمصر 2030. http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2016/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8.pdf

[100] وزارة المالية. بيان تحليلي لعام 2018. الملحق (2) جدول تصنيف الميزانية الإدارية (1) الصورة الإجمالية 2018 / 2019، ص. 57. وزارة المالية "2018" السنة المالية 2019 / 2018. ميزانية القسم الوظيفي. قطاع التعليم، ص. ص. 252-253.

[101] برنامج الأغذية العالمي، صفحة مصر القطرية: تمت الزيارة في 15 آذار / مارس 2018. في: https://web.archive.org/web/20190103164604/https://www1.wfp.org/countries/egypt

[102] المرجع نفسه، برنامج الأغذية العالمي، صفحة مصر القطرية: تمت الزيارة في 15 مارس / آذار 2018. في: https://web.archive.org/web/20190103164604/https://www1.wfp.org/countries/egypt ملاحظة: كانت هذه الإحصائيات متاحة على صفحة

الإنترنت الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي حتى 15 آذار / مارس. وأُزيلت هذه الإحصائيات من الصفحة بعد ذلك، ولم تقدم بيانات بديلة / محدثة عن هذه المسألة حتى تاريخ التقديم.

[103] مرصد البيئة المبنية (2017)، تحليل: الإصلاحات الاقتصادية تزيد من تكلفة الإسكان إلى مستويات كارثية. في:
http://marsadomran.info/policy_analysis/2017/05/838/

[104] معهد السياسات الغذائية الدولي (2018)، برنامج تكافل وكرامة للتحويل النقدي في مصر: تقييم آثار البرنامج وتوصيات. في:
http://www.ifpri.org/publication/egypts-takaful-and-karama-cash-transfer-program-evaluation-program-impacts-and

[105] البنك الدولي (2015)، تعزيز مشروع شبكة الأمان الاجتماعي: مستند تقييم المشروع. في: https://is.gd/G2xbZZ [106] بيانات البنك الدولي (2018)، انتشار توقف النمو، الطول للعمر (% الأطفال دون سن الخامسة). في:
https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ZS?locations=EG-ZQ

[107] بيانات البنك الدولي (2018)، انتشار توقف النمو، الطول للعمر (% الأطفال دون سن الخامسة). في:
https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ZS?locations=EG-ZQ

[108] بوابة التنمية العربية (2019). مصر. مؤشرات الأداء الرئيسية وبرامج البعد الاجتماعي. في:
http://arabdevelopmentportal.com/sites/default/files/publication/sds_egypt_vision_2030.pdf

[109] اليونيسيف، مصر: المياه والصرف الصحي والنظافة. في:https://www.unicef.org/egypt/water-sanitation-and-hygiene

[110] (المرجع نفسه) اليونيسيف، مصر: المياه والصرف الصحي والنظافة. في:https://www.unicef.org/egypt/water-sanitation-and-hygiene

[111] (المرجع نفسه) اليونيسيف (2019)، مصر: المياه والصرف الصحي والنظافة. في:https://www.unicef.org/egypt/water-sanitation-and-hygiene

[112] اليونيسيف، مصر. المياه والصرف الصحي والنظافة. (2 تشرين الثاني / نوفمبر 2016) في:
https://web.archive.org/web/20161102100932/http://www.unicef.org/egypt/immunisation_7135.html ملاحظة: تم توفير بيانات عن الوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في مصر أثناء حمل المياه على موقع اليونيسيف على الإنترنت حتى تشرين الثاني / نوفمبر 2016. تمت إزالة هذه البيانات منذ ذلك الحين، ولم يتم تحديثها.

[113] مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2014)،
إحاطة عن الاستعراض الدوري الشامل لمصر، صحيفة وقائع عن المياه والصرف الصحي .في:
http://www.cesr.org/sites/default/files/egypt-UPR2014-water-sanitation_0.pdf

[114] 10Tooba، مؤشرات الحرمان في البيئة المبنية: المياه السليمة. في: http://10tooba.org/bedi/en/safe-water/#Summary

[115] البنك الدولي، "مصر – تمكين الاستثمار الخاص والتمويل التجاري في البنية الأساسية (المجلد 2): تقرير (باللغة الإنكليزية" في:
http://documents.worldbank.org/curated/en/588971544207642729/Report

[116] بنك الاستثمار الأوروبي، "بنك الاستثمار الأوروبي يوفر 229 مليون يورو لدعم البنية التحتية في مصر". في:
https://www.eib.org/en/infocentre/press/releases/all/2018/2018-334-the-eib-provides-eur-229-million-to-support-infrastructure-in-egypt.htm

[117] مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (201)،
إحاطة عن الاستعراض الدوري الشامل لمصر، صحيفة وقائع عن المياه والصرف الصحي. في:
http://www.cesr.org/sites/default/files/egypt-UPR2014-water-sanitation_0.pdf

التوصية (التوصيات)	166.268. مواصلة جهودها الرامية إلى الحد من الفقر، ولاسيما زيادة تركيزها على برامج مكافحة الفقر في المناطق الريفية (بوتان)؛ 166.271. مواصلة وتعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف معيشة سكانها (مالي)؛ 166.266. مواصلة تعزيز الحق في الضمان الاجتماعي ومستوى المعيشة الملائم لشعبها (إيران)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- السياسة الاقتصادية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الحق في مستوى معيشي مناسب - الحق في الضمان الاجتماعي	فجوة الثروة في مصر[1]				○
	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر [2]			◒	
	النسبة المئوية التقديرية للفقراء المشمولين ببرامج التحويلات النقدية[3]			◒	
التوصية (التوصيات)	166.263. ضمان مشاركة كل الأطراف المعنية، وخاصة النساء والشباب والفئات الضعيفة، في التنمية الاقتصادية للبلاد، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل في الأمد البعيد ورفاهة الجميع (تايلاند)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- السياسة الاقتصادية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية - الحق في العمل - حقوق المرأة	معدل مشاركة النساء في العمل [4]				○
	معدل البطالة بين الشباب[5]			◒	
التوصية (التوصيات)	166.255. تعزيز التدريب المهني لتعزيز الإدماج السريع للخريجين الشباب في قوة العمل (السنغال)؛ 166.259. اتخاذ تدابير للحد من البطالة، ولاسيما بين الشباب، وتعزيز اندماجهم في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد، بهدف الحفاظ على استقراره وأمنه وتعزيزه (طاجيكستان)؛ 166.256. التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة البطالة القصيرة والطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار في تنمية المهارات (جنوب إفريقيا)				

[1] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#wealth-gap

[2] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#percentage-poverty

[3] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#cash-transfer

[4] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#women-labor

[5] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#youth-unemployment

الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحق في العمل	معدل البطالة بين الشباب[6]				
التوصية (التوصيات)	166.258. مواصلة العمل من أجل كفالة المساواة في الحقوق للمرأة في مكان العمل من خلال مؤسساتها وقواعدها وسياساتها العامة (بوليفيا)؛ 166.257. تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة (دولة فلسطين)؛ 166.77. تكثيف الجهود لتمكين المرأة وتحسين مركزها في المجتمع واتخاذ تدابير إضافية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز إلمامها بالقراءة والكتابة، وكفالة المساواة في المعاملة والبيئة المأمونة للمرأة في مكان العمل، ومكافحة العنف القائم على الجندر (تايلند)				

الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحقوق في العمل وظروف العمل المرضية - حقوق المرأة	حماية المرأة من التمييز في مكان العمل[7]				
التوصية (التوصيات)	166.175. تعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأطفال وتعديل قانون العمل الوطني للتوفيق بينه وبين اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال والعمل الفوري للقضاء عليها (صربيا)				

الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- حقوق الطفل - الحقوق في العمل وظروف العمل المرضية	العمل على مكافحة عمالة الأطفال[8]				
التوصية (التوصيات)	166.262. تعزيز الإطار التشريعي الوطني لمكافحة الأمية، والوصول إلى التنمية المتكاملة لجميع قطاعات السكان والمناطق، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، بما في ذلك الفئات الضعيفة من السكان، وإعمال حقوق الإسكان وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (طاجيكستان)				

الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
الحق في السكن الملائم	العمل على تحسين القدرة على تحمل تكاليف مشاريع الإسكان الاجتماعي[9]				
	النسبة المئوية لإنفاق الأسر على متوسط الإيجار في سوق الإسكان[10]				

[6] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#youth-unemployment
[7] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#discrimination
[8] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#child-labour
[9] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#mortgage-access

[10] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#rent

	نسبة سعر المسكن إلى الدخل في مصر[11]				
	حماية ضمان الحيازة السكنية في القانون[12]				
التوصية (التوصيات)	166.272. تكثيف جهودها لضمان تكريس استراتيجية الإسكان 2012 – 2017 (غينيا الاستوائية)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
الحق في السكن الملائم	النسبة المئوية للسكان المستهدفين الذين استقروا في المدن الجديدة[13]				
التوصية (التوصيات)	166.267. تكثيف جهودها من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في الصحة (إيران)؛ 166.274. مواصلة الجهود لضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة (أوزبكستان)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحق في الصحة - الحق في الغذاء	الإنفاق على الصحة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي[14]				
	النسبة المئوية للسكان المشمولين بالتأمين الصحي الاجتماعي[15]				
	الإنفاق المباشر على الصحة كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الصحي الحالي[16]				
	النتيجة المتوسطة لـ"بوابة تقييم المجتمعات الصغيرة للمستشفيات المصرية" (النسبة المئوية من المعايير الملباة)[17]				
	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (الوفيات لكل 1,000 طفل)[18]				
	انتشار فقر الدم بين الأطفال (النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)[19]				

[11] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#affordability
[12] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#tenure
[13] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#new-city-housing
[14] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#public-health-expenditure
[15] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#health-insurance
[16] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#personal-health-expenditure
[17] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#hospitals
[18] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#under-five-mortality-rate
[19] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالغذاء والمياه والأرض الزراعية في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#land

	انتشار توقف النمو بين الأطفال (النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)[20]				
التوصية (التوصيات)	166.78. تعزيز جهودها لدعم الحقوق الاجتماعية للمرأة، مثل الحق في الصحة (تركمانستان)؛ 166.84. مواصلة جهودها لضمان تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، بما في ذلك إدماج المرأة وإنشاء مراكز صحية للمرأة، لضمان تعزيز وحماية حقوق المرأة في البلد (بروناي دار السلام)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحق في الصحة - حقوق المرأة	معدل وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي[21]				
	مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[22]				
	الفرق في معدلات معالجة الإسهال بين الفتيان والفتيات[23]				
التوصية (التوصيات)	166.274. مواصلة الجهود لضمان حصول الجميع على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة (أوزبكستان)؛ 166.277. بذل مزيد من الجهود للقضاء على الأمية للجميع، بما في ذلك عن طريق جملة أمور منها تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية (إندونيسيا)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحق في التعليم	معدل التسرب المدرسي في التعليم الإلزامي[24]				
	الالتحاق بالمدارس قبل المرحلة الابتدائية (النسبة المئوية الإجمالية)[25]				
	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي[26]				
	كثافة الفصول الدراسية في المدارس الابتدائية (عدد الطلاب في كل فصل)[27]				

[20] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالغذاء والمياه والأرض الزراعية في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#land

[21] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#maternal-mortality-rate

[22] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان: https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#fgm

[23] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، قم بزيارة صفحة المؤشر على العنوان https://www.progressegypt.org/en/indicator.html#difference-in-diarrheal-treatment-rates

[24] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[25] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[26] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[27] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

	النسبة المئوية تشغيل المدارس وفقاً لجدول زمني كامل لأيام الدراسة[28]				
	النسبة المئوية للمدرسين الذين تلقوا تدريباً تعليمياً في المدارس الابتدائية[29]				
	نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية[30]				
التوصية (التوصيات)	166.273 اتخاذ تدابير ملموسة لضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، ولاسيما في المناطق الريفية (المالديف)				
الحقوق / المسائل ذات الصلة	المؤشر المرتبط (المؤشرات المرتبطة)	تقدم جيد	تقدم جزئي	تقدم ضعيف	لا تقدم
- الحق في المياه والمرافق الصحية	النسبة المئوية لسكان الريف الذين يحصلون مباشرة على مياه الشرب المأمونة في منازلهم [31]				
	النسبة المئوية لسكان الريف الذين تتاح لهم إمكانية الوصول المباشر إلى شبكات الصرف الصحي المحسنة[32]				

[28] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[29] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[30] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالتعليم في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#education

[31] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالغذاء والمياه والأرض الزراعية في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#land

[32] للاطلاع على المعايير الكاملة للتحليل ووضع النقاط، سيتوفر ذلك على صفحة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر الخاصة بالغذاء والمياه والأرض الزراعية في: https://www.progressegypt.org/en/topic.html#land

الملحق 2
هذا التقديم المشترك مقدم من مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية بمناسبة استعراض مجلس حقوق الإنسان لمصر أثناء الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. ويوجز هذا التقرير المشترك المخاوف والتوصيات الرئيسية لهاتين المنظمتين بشأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وقد تم إنتاجه من خلال عملية تعاونية ويعتمد بشدة على المعلومات الواردة من مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر1.

مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو منظمة دولية غير حكومية تكافح الفقر وعدم المساواة عن طريق تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ توجيهية لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونعمل من أجل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإنفاذها – ومن بينها الحق في التعليم والصحة والغذاء والمياه والإسكان والعمل – كأداة قوية لتعزيز العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تعمل منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال البحث والمناصرة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الجنائية.

---

1 مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (2018)، حولها. في:https://www.progressegypt.org/en/page.html#about